GEF/A.3/Inf.2/Rev.1
8 أغسطس 2006

الاجتماع الثالث للجمعية العمومية لصندوق البيئة العالمية
كيب تاون، جنوب أفريقيا
29–30 أغسطس 2006

مذكرة مناقشة معدة لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى
بشأن الآليات السوقية اللازمة لتمويل
الاتفاقيات البيئية العالمية

الإطار

1. الوقت ملائم لتنفيذ مبادرات نشطة لمساندة الآليات السوقية اللازمة لتمويل الاتفاقيات البيئية العالمية، كما يستدل على ذلك من زيادة الإلحاح العالمي في السعي إلى تطبيق مناهج جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. والمشتركون في اجتماع المائدة المستديرة مدعوون إلى مناقشة أهمية الآليات السوقية اللازمة لتمويل الأولويات البيئية العالمية في إطار العوامل الديناميكية المتغيرة التي أحدثتها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني.

التمويل من أجل البيئة

2. تلعب كل من الحكومات، والمساعدات الخارجية العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، أدوارا حاسمة الأهمية في مجال توفير مزيج الأدوات التنظيمية والمالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (MEA).

3. تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص في غاية الفعالية إذا أقيمت في إطار سياسات شامل يستهدف تحقيق أهداف محددة. إذ يمكن للشراكات مساندة وزيادة تمويل القطاع العام وتشجيع التمويل الابتكاري. ولذلك يجب تعزيز أوجه التعاون بين المعونات الإنمائية السليمة بيئيا وبين الاستثمار الخاص. ويمكن للمعونات الإنمائية أن تكون فعالة بشكل خاص في بناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، واختبار وإيضاح (إثبات جدوى) الاستثمارات التجريبية، وتخفيض المخاطر وتكاليف المعاملات بالنسبة للاستثمار الخاص. كما يمكن استخدام مساهمات المانحين لمساندة وزيادة الإمكانات الهائلة للتمويل الخاص للتنمية السليمة بيئيا، خاصة في مجالات المياه، والزراعة، والصرف الصحي، والطاقة. إذ تسهل الشراكات التغلب على الحواجز القائمة أمام نقل التكنولوجيا في البلدان النامية. كما أن تحسين توافق المصالح العامة والخاصة يعتبر هدفا هاما واحتمالا واقعيا على حد سواء.

التمويل العام

4. تتحمل الحكومات مسؤولية رئيسية عن تشجيع التنمية السليمة بيئيا. ويجب عليها رصد مخصصات الموازنة وإجراء الإصلاحات في السياسات الضرورية لمساندة التنمية السليمة بيئيا (على سبيل المثال، من خلال إزالة الإعانات (الدعومات) غير السليمة (السلبية الأثر)، وتهيئة البيئات التمكينية للاستثمار الخاص من خلال إصلاحات اللوائح التنظيمية، وزيادة توفر رؤوس الأموال المحلية بسهولة للاستثمارات المستدامة بيئيا). وللحكومات دور هام في تشجيع مساهمات الشركات (الخاصة) في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاقات

البيئية المتعددة الأطراف عن طريق عدة وسائل من بينها تشجيع سياسات الاستثمار والتمويل والتجارة والتكنولوجيا المستدامة بيئيا.

التمويل الخاص

5. لا يشكل القطاع الخاص وحدة واحدة وإنما هو عبارة عن مجموعة متنوعة من الكيانات، الكبيرة والصغيرة، التي يمكنها تقديم منافع من بينها رأس المال والخبرة والجذور في الأسواق المحلية والدولية والقدرة على بناء القدرات والمتابعة المتواصلة. ويزداد باطراد النظر إلى القطاع الخاص باعتباره عاملا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو يسهم في حماية مستجمعات المياه، وبرامج تخفيض انبعاثات الكربون، وحفظ التنوع البيولوجي. وهذا الإسهام حقيقي بالنسبة لأصحاب المشروعات المحليين بقدر ما هو حقيقي بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في البلدان النامية. ويزداد باطراد اعتبار اكتساب الشركات الفاعلة في القطاع الخاص سمعة جيدة فيما يتعلق بممارساتها البيئية بمثابة أساس جوهري لنجاحها التجاري. والشركات الخاصة مدفوعة بمقاييس النجاح، مثل دقة التوقيت، والجودة، وكمية النتائج، وهي مقاييس يمكن للاتفاقيات الاستفادة منها. وتشمل الحوافز التي تدفع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات اقتصادية وتكنولوجيات تساند تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المنافع التالية:

(أ) الفرص المتاحة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

(1) بيع التكنولوجيا أو الخدمات التي لم تكن لتجتذب الاستثمارات لولا توفر الموارد (على سبيل المثال، مشروع لإيضاح تكنولوجيا معينة)

(2) المنافع الطويلة الأمد المتمثلة في تخفيف المخاطر البيئية، أو تحسين صورة وسمعة الشركات، أو الوصول إلى الشبكات والخبرات العالمية؛ وليس بالضرورة تحقيق زيادات مباشرة في الأرباح

(3) المساعدة على فتح أسواق جديدة على المدى الطويل أو حماية الأسواق القائمة عن طريق التنبؤ بالمخاطر البيئية التي يمكن في نهاية المطاف أن تهدد أنشطتها، وجعل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الطويلة الأمد التي تضعها الشركات لتنمية أنشطتها.

(ب) الحوافز الواضحة للشركات للاشتراك في المشروعات التي تزيد الطلب وتبني القدرات المحلية اللازمة لمساندة منتجاتها وخدماتها وأنشطتها بطريقة مستدامة

(ج) تقليل الضرر الذي يلحق بالعلامات التجارية للشركات وصورتها وسمعتها. وعن طريق توفيق ممارساتها مع أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، يمكن للشركات:

(1) حماية قيمة أسهمها من خلال تخفيف المخاطر البيئية ومخاطر النشاط الاقتصادي ذات الصلة: الحصول على رؤوس الأموال والأراضي والأسواق والسمعة وضمان الإمدادات (العرض)، والعلاقات مع الهيئات التنظيمية، والالتزامات، وأقساط التأمين

(2) توزيع المخاطر على القطاع العام والقطاع الخاص والشركاء المانحين الدوليين، وتوفير المساندة المالية للمشروعات الإيضاحية

(3) الاستفادة من تسهيل الحكومات والمنظمات المتعددة والثنائية الأطراف للسياسات والبيئات المؤسسية المؤدية إلى تنفيذ استثمارات القطاع الخاص

(4) الحصول على الخبرات العالمية والوصول إلى شبكات المعلومات العالمية

(5) الحصول على مساعدات لتحديد فرص إقامة الشراكات

(6) التقيد باللوائح التنظيمية ومتطلبات الإبلاغ البيئية والمضي إلى أبعد من هذا التقيد

(7) تحسين القبول الرسمي للشركات كمواطنين اعتباريين.

6. يعرض في الإطار 1[1] بعض العناصر المشتركة في جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إذا أريد إشراك قطاع الشركات بطريقة أكثر كفاءة في حل المشاكل البيئية العالمية:

الإطار 1. "عوامل الترغيب والترهيب (الجزر والعصي)" لحفز اشتراك قطاع الشركات

عوامل الترغيب

- تحسين الربحية (الحلول التي تجعل الجميع يكسبون)
- فرص نشاط جديد
- حوافز اقتصادية (إعانات، رد مبالغ من الضرائب)
- تحسين السمعة والصورة

عوامل الترهيب

- فرض تنفيذ اللوائح التنظيمية البيئية
- الجزاءات، والرسوم، والعقوبات الأخرى (على سبيل المثال، "الإجراءات التعويضية" إذا لم يكن ممكنا تفادي أو تخفيف الأثر البيئي)
- الأدوات الاقتصادية (على سبيل المثال، الضرائب)

[1] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستثمار الخاص: المداولات والرسائل الرئيسية لورشة العمل*، هلسنكي، 16-17 يونيو 2005.

7. يلخص تقييم المنظومات الإيكولوجية للألفية الجديدة الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الشركات والتي من شأنها تحسين نتائجها النهائية؛ وتخفيض تدهور المنظومات الإيكولوجية؛ وإفادة الرفاهة البشرية، بما في ذلك اتخاذ قرارات اقتصادية تتنبأ بزيادة تفضيل المستهلكين للخدمات التي تقدم بصورة مستدامة، واللوائح التنظيمية الجديدة، واستراتيجيات المنافسين، وطلب المستثمرين على نماذج نشاط مستدامة، وإنشاء آليات سوقية.[2]

الآليات السوقية

8. يمكن استخدام مجموعة واسعة ومتنوعة من الآليات السوقية لتمويل الاتفاقيات البيئية العالمية، بما في ذلك الأدوات المالية الابتكارية، مثل الضمانات الجزئية للمخاطر والائتمان ودفع مقابل الخدمات البيئية. كما يتم خلق أسواق لسلع متنوعة تتراوح بين ائتمانات إعادة تغذية خزانات المياه الجوفية؛ وائتمانات الطاقة المتجددة؛ ومخصصات أحمال النفايات الخاصة بالملوثات الثابتة المصدر وغير الثابتة المصدر؛ وائتمانات التخفيف بالنسبة للأراضي الرطبة، والتنوع البيولوجي، والمناطق العازلة المشاطئة. وقد ظهرت عمليات تبادل المياه وبنوك المياه وتأجير المياه باعتبارها ترتيبات تساعد على تشجيع النشاط السوقي.[3] ويقدم الشكل 1 قائمة تتضمن آليات التمويل العامة والخاصة؛ بينما يتضمن الملحق 1 قائمة أكثر شمولا تتضمن هذه الآليات.

[2] تقييم المنظومات البيئية للألفية الجديدة. *المنظومات البيئية والرفاهة البشرية. الفرص والتحديات أمام الشركات والصناعات*. واشنطن العاصمة، معهد الموارد العالمية، 2005.

[3] نفس المرجع.

الشكل 1: قائمة تتضمن آليات التمويل العامة والخاصة[4]

مصادر التمويل الخاصة • مخصصات الموازنات الحكومية لهيئات الحفظ المحلية • تخصيص إيرادات الضرائب للحفظ (على سبيل المثال، الضرائب على الطاقة والطيران والفنادق) • التخفيضات الضريبية أو الإعانات لجهود/استثمارات الحفظ الخاصة • تخصيص الرسوم أو الجزاءات المتصلة باستخدام الموارد الطبيعية (على سبيل المثال، رسوم قطع (اقتلاع) أشجار الخشب، ورسوم دخول المتنزهات، وضرائب التلويث) • المساعدات الإنمائية الدولية (على سبيل المثال، المعونات البيئية، وعمليات مبادلة الديون بإجراءات لحفظ الطبيعة، والمساهمات في صندوق البيئة العالمية أو الصناديق الاستئمانية) **المصادر الخاصة التي لا تستهدف الربح** • المؤسسات (الخيرية) الخاصة • منظمات المساندة الذاتية في المجتمعات المحلية • المؤسسات الخيرية العلمانية والدينية والمنظمات غير الحكومية • الحملات أو الحفلات الخاصة لجمع التبرعات • الترويج، والتسويق الاجتماعي، وبيع تذاكر اليانصيب **إصلاحات السياسات العامة** • إصلاح الإعانات الضارة بالبيئة (على سبيل المثال، في مجالات الزراعة والصيد والمياه والطاقة) • الاستثمار العام (على سبيل المثال، في البنية الأساسية)	**المصادر الخاصة التي تستهدف الربح** • البنوك التجارية وائتمانات الصادرات • الاستثمار الأجنبي المباشر • رأس المال المخاطر و/أو الخاص • شراكات المجتمعات المحلية بين القطاعين العام والخاص • المستثمرون في الحوافظ (على سبيل المثال الصناديق "الخضراء" (صناديق حفظ البيئة)) • مشروعات المجتمعات المحلية (الرسمية/غير الرسمية) • استثمار الشركات المحلية الممول ذاتيا **المنتجات والخدمات غير الضارة بالتنوع البيولوجي** • الزراعة العضوية • منتجات الغابات المستدامة غير الأخشاب • منتجات الغابات ومصايد الأسماك المعتمدة • مشروعات السياحة الإيكولوجية **أسواق خدمات المنظومات الإيكولوجية** • اتفاقات التقيب عن الموارد البيولوجية • امتصاص الكربون في الكتلة الإحيائية • حوافز حماية مستجمعات المياه • حقوق التنمية القابلة للتبادل (الإجراءات التعويضية وحقوق الارتفاق الخاصة بالتنوع البيولوجي)

9. على الرغم من وجود إمكانات كبيرة لإدخال آليات سوقية ابتكارية، يجب التسليم بوجود قيود وحواجز ومعالجتها من أجل تحقيق تقدم هام. وتشمل القيود القضايا التالية:

(أ) انعدام التقدير للبيئة والاعتراف بها كرأس مال طبيعي وأساس الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية

[4] Gutman, P. (المحرر)، كما اقتبس منه Joshua Bishop (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة) في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستثمار الخاص: المداولات والرسائل الرئيسية لورشة العمل*، هلسنكي، 16-17 يونيو 2005.

(ب) صعوبة التوصل إلى تعاون دولي فعال بشأن إدارة المشاعات العالمية مثل مستجمعات المياه، ومعالجة الجوانب المشتركة بين القطاعات في القضايا البيئية العالمية

(ج) ضعف المؤسسات المساندة وعدم ملاءمة السياسات

(د) نقص القدرات والمعارف والمهارات

(ه) تكاليف التكنولوجيات النظيفة

(و) الحواجز التجارية[5]

10. هناك حاجة إلى خلق بيئة تمكينية ووضع سياسات عامة ملائمة للاستثمارات المستدامة بيئيا (على سبيل المثال، الإلغاء التدريجي للإعانات غير السليمة) حتى يمكن الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وتشكيلها وتحسينها وخلق الأوضاع التالية:

(أ) زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تسهم في نقل التكنولوجيا وتحقيق الاستدامة البيئية

(ب) زيادة دور هيئات ائتمانات الصادرات في تشجيع التنمية المستدامة بيئيا

(ج) تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الشراكات من أجل تشجيع الآليات السوقية

11. انضمت منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية إلى القطاع الخاص لتشجيع الآليات السوقية التي تحل المشاكل البيئية. كما قام القطاع الخاص بمبادراته الخاصة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت شركة البترول البريطانية وشركة أموكو وشركات أخرى التبادل الداخلي لتحقيق التزامات طوعية بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالإنتاج. ويتضمن الملحق 2 قائمة بأمثلة على أنواع أخرى من الشراكات.

[5] تستطلع منظمة التجارة العالمية وسائل لتحسين المساندة المتبادلة بين التجارة والبيئة، بما في ذلك تخفيض أو، حسبما هو ملائم، إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع والخدمات البيئية.

فرص خلق أسواق وجذب استثمارات خاصة في إطار الاتفاقيات البيئية العالمية

الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي

12. ينص أحد أهداف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي على أن "الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم القطاع الخاص، داخلون في شراكات لتنفيذ الاتفاقية وأنهم يدمجون أسباب القلق المتعلقة بالتنوع البيولوجي في خططهم وبرامجهم وسياساتهم القطاعية والمشتركة بين القطاعات ذات الصلة" (الهدف 4.4[6]). وقد أبلغت سكرتارية الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي أن القطاع الخاص لم يشترك بعد بفعالية واتساق في تنفيذ الاتفاقية على المستوى العالمي أو المستوى الوطني.[7] غير أن للأنشطة اليومية للشركات والصناعات تأثيرات رئيسية على التنوع البيولوجي. ولذلك فإن لدى القطاع الخاص إمكانية تقديم إسهام هام في تحقيق هدف عام 2010 وأهداف الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي عن طريق اعتماد وتشجيع ممارسات التنوع البيولوجي الجيدة، وتقاسم الخبرات والتكنولوجيات ذات الصلة مع القطاع العام، والمساعدة على دمج التنوع البيولوجي في التيار العادي للأنشطة. ويمكن للقطاع الخاص استخدام الإجراءات التدخلية المستندة إلى السوق مثل دفع مقابل الخدمات البيئية، من أجل حفظ التنوع البيولوجي من خلال وسائل تشمل خطط الزراعة البيئية، ودمج التنوع البيولوجي في إطار تمويل الكربون، والإجراءات التعويضية الخاصة بالتنوع البيولوجي، ورسوم المستخدمين (للمناطق المحمية)، والخدمات الساحلية لتخفيض درجة التعرض للمخاطر، والخدمات البحرية لتجديد أرصدة مصايد الأسماك. على سبيل المثال:

(أ) في بلدان عديدة، من بينها كوستاريكا وفنزويلا، يؤدي منتجو الطاقة الكهرومائية وشركات تعبئة المياه مدفوعات في مستجمعات المياه التي يعملون فيها إلى المنظمات غير الحكومية أو الهيئات الأخرى التي تسهل إجراءات حفظ مستجمعات المياه.

(ب) في إكوادور، تستخدم المساهمات من شركات إمداد المياه والطاقة الكهربائية العاملة في مستجمعات مياه محددة لدفع تكلفة حفظ المناطق المحمية.

(ج) في كولومبيا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا، تدفع مبالغ للمزارعين لتقديم خدمات امتصاص الكربون والتنوع البيولوجي من خلال ممارسات الرعي المقترن بزراعة الغابات – بمساندة من صندوق البيئة العالمية في معظم البلدان.

---

[6] القرار رقم VII/26 ملحق الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي. الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، كوالا لمبور، ماليزيا، 9–20 فبراير 2004.

[7] الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، مجموعة العمل المفتوحة الخاصة المعنية باستعراض التنفيذ، *اشتراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية، مذكرة من إعداد السكرتير التنفيذي*. البند 5.2 من جدول الأعمال المؤقت، الاجتماع الأول، مونتريال، 5–9 سبتمبر 2005.

13. في برنامج كوستاريكا المستمر تنفيذه في كافة أنحاء البلاد والخاص بتقاضي مدفوعات مقابل الخدمات البيئية، *(Pago por serviceos Ambientale)*، دفعت 11 شركة (من شركات توليد الطاقة الكهرومائية والصناعات الزراعية والسياحة وتعبئة المياه) حوالي 365,000 دولار في عام 2004 لمستخدمي الأراضي لدفع مقابل الخدمات البيئية في مساحة 10,215 هكتارا. ومن المقرر أن تدفع الشركات في نهاية المطاف، وفقا لبنود عقودها، مبلغ 665,000 دولار سنويا، تمثل مدفوعات مقابل خدمات بيئية في مساحة 18,031 هكتارا. ويمثل عدد الهكتارات التي تغطيها هذه العقود نسبة 4.5 في المائة من المناطق الهامة لتوليد الطاقة الكهرومائية ونسبة 6.5 في المائة من المناطق ذات الأولوية لحفظ التنوع البيولوجي.[8]

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ

14. في عام 1996، نشر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ دراسة بعنوان *التكنولوجيات والسياسات والإجراءات اللازمة لتخفيف تغير المناخ*[9]، تبين القطاعات والتكنولوجيات التي يلزم تنفيذ مزيد من الاستثمارات فيها للمساعدة على تخفيف مخاطر تغير المناخ. ودعت الدراسة بصفة خاصة إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات، وإنتاج طاقة أنظف (بما في ذلك الاستخدام الأكثر كفاءة لأنواع الوقود الأحفوري)، والحد من الملوثات الناجمة عن حرق أنواع الوقود الأحفوري، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ وزيادة امتصاص الكربون في النباتات والتربات؛ وتحسين استخلاص انبعاثات غازات الدفيئة من عمليات الزراعة والتخلص من النفايات.

15. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الخاص بها، تشمل الأمثلة على المناهج الابتكارية لتخفيف تغير المناخ – والمرتبطة بالقطاع الخاص – آلية التنمية النظيفة، وتبادل الانبعاثات، والتنفيذ المشترك. ويعتبر البنك الدولي القائد في مجال تمويل آلية التنمية النظيفة بفضل صندوق الكربون الأولي وصندوق الكربون البيولوجي اللذين أنشاهما البنك، واللذين يمكنان المستثمرين من كسب تخفيضات معتمدة في الانبعاثات عن طريق الاستثمار في مشروعات تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يبلغ حجم سوق آلية التنمية النظيفة في عام 2010 حوالي 250 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بسعر 11 دولارا أمريكيا لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

---

[8] Pagiola, S.، *المدفوعات مقابل الخدمات البيئية في كوستاريكا*. مسودة. واشنطن العاصمة. البنك الدولي، 2005.

[9] الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، *التكنولوجيات والسياسات والإجراءات اللازمة لتخفيف تغير المناخ*. R.T. Watson, M. C. Zinyowera, R. H. Moss (المحررون)، الدراسة الفنية رقم 1 للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. جنيف، سويسرا، 1996.

16. لكي تعمل الآليات المستندة إلى السوق بفعالية وكفاءة، تلعب الحكومة دورا جوهريا عن طريق وضع قواعد العمل في السوق، وخلق بيئة تمكينية تشجع تنمية السوق، وتوجيه السوق نحو الاتجاه "السليم". وفي حالة بروتوكول كيوتو، الذي يرخص باستخدام ثلاث آليات مستندة إلى السوق، ستحدد السوق سعر الانبعاثات وتخصص الموارد اللازمة لتخفيض الانبعاثات بطريقة فعالة التكاليف. غير أن أطراف الاتفاقية وإرادتهم السياسية هما اللذان حددا الحد الأقصى للانبعاثات وحجم التخفيض في الانبعاثات.

17. توضح مبادرة اتخذتها الصين في الآونة الأخيرة الدور الذي يمكن، وربما يجب، أن تلعبه الحكومة المضيفة لآلية التنمية النظيفة في إطار تنفيذ الآليات المستندة إلى السوق. ففي أكتوبر 2005، اتخذت الحكومة الصينية إجراءات لتنظيم مشروعات آلية التنمية النظيفة في الصين.[10] ومن بين هذه الإجراءات التنظيمية فرض "ضريبة" على نقل التخفيضات المعتمدة في الانبعاثات التي تتحقق من مشروعات آلية التنمية النظيفة.[11] ومن المقترح استخدام حصيلة الضريبة لإنشاء صندوق لآلية التنمية النظيفة لتمويل المشروعات التي تعالج تغير المناخ والتنمية المستدامة. وعن طريق فرض ضريبة كبيرة على نقل التخفيضات المعتمدة في الانبعاثات من مشروعات تخفيض انبعاثات الهيدروفلوروكربونات والهيدروكربونات المشبعة بالفلور (والتي ستبلغ مئات الملايين من الدولارات)، يمكن لهذه الإجراءات تخفيف الحوافز غير السليمة وتخفيض الأرباح غير المتوقعة لمجموعة معينة من "الملوثين" التي تتحقق من الآلية المستندة إلى السوق وإعادة توجيه الموارد إلى المجالات التي تستفيد منها البيئة العالمية والتنمية المستدامة الوطنية.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

18. في دورته السادسة، التي عقدت في شهر سبتمبر 2003، بحث مؤتمر الأطراف، بموجب قراره رقم 1/COP.6، تشجيع القطاع الخاص والفرص الاقتصادية المتاحة في المناطق والبلدان شبه الرطبة القاحلة وشبه القاحلة والجافة. وشجع الأطراف على ربط مبادرات القطاع الخاص بتحديد الفرص الاقتصادية المتساوية والعادلة لسلع وخدمات الأراضي الجافة. ويتيح اشتراك القطاع الخاص في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر فرصا لتعزيز تقديم موارد مالية وتكنولوجية وبناء قدرات لتحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الجافة.

19. حتى تاريخه، ظلت التجربة محدودة في مجال جذب القطاع الخاص إلى الاشتراك في تنمية مناطق الأراضي الجافة وذلك بسبب التحديات التي تمثلها. فالبلدان التي تأثرت بتدهور الأراضي، وخاصة التصحر، تحتاج إلى حلول مكيفة خصيصا لها من أجل ضمان اشتراك الاستثمار الخاص. ولا يمكن أن تتحقق الاستثمارات

---

[10] لجنة التنسيق الوطنية المعنية بتغير المناخ، *إجراءات تشغيل وإدارة مشروعات آلية التنمية النظيفة في الصين*، بكين، الصين، 2005.

[11] الضريبة على نقل التخفيضات المعتمدة في الانبعاثات تتفاوت حسب نوع المشروع: 65 في المائة على مشروعات تخفيض الهيدروفلوروكربونات وتخفيض الهيدروكربونات المشبعة بالفلور، و 30 في المائة على مشروعات تخفيض الأكسيد الثنائي النيتروجين، و 2 في المائة على مشروعات آلية التنمية النظيفة الأخرى.

المستدامة إلا إذا خلقت البلدان المضيفة الأوضاع التمكينية الملائمة. وتشمل الخيارات المتاحة أمام الحكومات المعنية لجذب استثمارات خاصة تتمشى مع أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (1) تشكيل هياكلها التنظيمية وتوفير استثمار عام في شكل يساند المزيد من الاستثمار الخاص في مشروعات مستدامة، (2) ضمان وجود الحد الأدنى من مرافق البنية الأساسية والتسهيلات اللازمة للتنمية (الطرق والكهرباء ووسائل النقل والخدمات الصحية، الخ.)، و (3) توفير هياكل حوافز لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتتوفر بالفعل فرص للاستثمار المباشر في هذه البلدان، كما هو الحال في قطاعات إمداد المياه والصرف الصحي، أو السياحة الإيكولوجية، أو الزراعة (على سبيل المثال، إنتاج المحاصيل النقدية المرتفعة السعر من الغابات والأحراش وتكوين احتياطيات من العلف للاستخدام في فترات الجفاف)، أو الحراجة (المنتجات الخشبية وغير الخشبية من الغابات والأحراش، مثل استخدام النباتات الطبية)، أو الزراعة المقترنة بتربية الماشية (على سبيل المثال، منتجات اللحوم والألبان). كما ظهرت فرص رئيسية لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة (على سبيل المثال، أنواع الوقود الإحيائى (البيولوجي) من أشجار اليطروفة، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح). وإلى جانب الاستثمارات، يمكن للقطاع الخاص الإسهام في تحقيق الأهداف البيئية والإنمائية عن طريق الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص أو رعاية الأنشطة (على سبيل المثال، مشروعات بناء الطرق ومشروعات البنية الأساسية الأخرى؛ والحفاظ على المتنزهات أو الأراضي الطبيعية، أو المحميات، أو المواقع الأثرية والتاريخية).[12]

بروتوكول مونتريال

20. يعتمد نجاح بروتوكول مونتريال إلى درجة كبيرة على اشتراك الصناعات من أجل ابتكار تكنولوجيات جديدة والاستثمار فيها ونقلها. ويتضمن بروتوكول مونتريال عدة إجراءات تشجع القطاع الخاص على الاشتراك والاستثمار: (1) حوافز متصلة بالتجارة (ضوابط تجارية مع غير الأطراف وقيود على الواردات في بعض الأسواق)؛ (2) تنمية أسواق بدائل المواد المستنفدة للأوزون؛ و (3) التعاون في مجال التكنولوجيا وتقديم مساعدات فنية ومالية للصناعات في البلدان النامية. وقد كانت فرص خلق أسواق في إطار بروتوكول مونتريال أكبر محرك للاستثمارات العالمية الهائلة من جانب قطاع الشركات، مما أدى إلى تطوير مجموعة واسعة ومتنوعة من التكنولوجيات في فترة زمنية قصيرة جدا وإلى خلق فرص عمل. وتشمل الدروس المستفادة من بروتوكول مونتريال أن ترتيب أولويات الشراكات بين القطاعين العام والخاص أدى إلى خلق سوق جديدة رئيسية وساند تقديم تمويل من القطاع الخاص مع الاستفادة من مرونة هذا القطاع وروحه الابتكارية وسعيه وراء الاستثمار المربح.[13]

---

[12] Debbabi, F. (مرصد الصحراء والساحل) *الابتكار لمكافحة التصحر من خلال الاستثمار الخاص*. محاضرة معدة لورشة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستثمار الخاص، هلسنكي، 16-17 يونيو 2005.

[13] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. *الضرائب المتصلة بالبيئة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: القضايا والاستراتيجيات*. باريس، فرنسا 2001.

وهذه الأنواع من مناهج الابتكار والتعاون الموجهة نحو السوق يمكن تكرارها في إطار الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف ويجب إجراء مزيد من الاستطلاع لآفاقها.[14]

21. يسهم القطاع الخاص في البلدان النامية بتمويل مشترك في الصندوق المتعدد الأطراف – وهو آلية مالية لتنفيذ بروتوكول مونتريال. كما يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستثمارات الإضافية من القطاع الخاص من خلال مبادرات الشركات الطوعية التي تمضي إلى أبعد من اللوائح التنظيمية الحكومية لتحسين الأداء البيئي للصناعات. ومن بين الأمثلة على ذلك برنامج ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتعهد الشركات بموجبه بترويج التكنولوجيات والممارسات غير الضارة بالأوزون لدى الشركات الأخرى (بما فيها الموردون والشركاء) لمساعدتها على الإنهاء التدريجي لإنتاج مركبات الكلوروفلوروكربونات. وقد بدأ تنفيذ مثل هذه البرامج في الصين والهند ويجري تشجيع تنفيذها في بلدان نامية أخرى.

دور المنظمات المتعددة الأطراف

22. للمنظمات المتعددة الأطراف دور فعال في مساندة فتح الأسواق وتشجيع التكنولوجيات وحفز استثمارات القطاع الخاص. وقد لعب صندوق البيئة العالمية دورا حافزا في تحقيق التمويل المشترك. فمنذ إنشائه في عام 1991، خصص الصندوق 6 بلايين دولار لمشروعات ساندت توفير أكثر من 20 بليون دولار من التمويل المشترك. وقد ساندت مشروعات الصندوق في مجال تغير المناخ بالذات توفير موارد تمويلية كبيرة من المؤسسات المالية الدولية، والوكالات المتعددة والثنائية الأطراف، والحكومات المضيفة، والبنوك التجارية، والقطاع الخاص. ومقابل كل دولار من منح الصندوق يوجه إلى مشروعات تحسين كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، تم توفير تمويل مشترك لا يقل عن 5 دولارات، في المتوسط.

23. ويتضح الدور الحافز الذي يلعبه صندوق البيئة العالمية من نهج "إزالة الحواجز" الذي يتبعه في مساندة برامج تغير المناخ، خاصة في مجال كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وعن طريق خلق بيئة سياسات تمكينية، وتعزيز قدرات المؤسسات، وتشجيع الآليات المستندة إلى السوق، ومساندة الأدوات التمويلية الابتكارية، وتبادل المعلومات والمعارف، تستهدف مشروعات الصندوق إزالة الحواجز التي تعيق الاعتماد الواسع النطاق لتكنولوجيات تحسين كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وقد ساعد تشجيع استخدام أدوات تمويل ابتكارية بالذات، مثل الضمانات الجزئية للمخاطر والصناديق ذات الأغراض الخاصة، من خلال البنك الدولي ومؤسسة

[14] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد)، "تحسين التعاون وتشجيع استثمار القطاع الخاص لتعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف – كيف يمكن للمنظمات الحكومية الدولية تشجيع الاستثمار الخاص الذي يساند تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؟ نموذج برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)". محاضرة قدمت أمام ورشة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستثمار الخاص، هلسنكي، 16-17 يونيو 2005.

التمويل الدولية والوكالات الأخرى الشريكة لصندوق البيئة العالمية، القطاع الخاص، بما في ذلك صناعة خدمات الطاقة، على الحصول على التمويل التجاري المحلي للاستثمارات في الطاقة النظيفة.

24. ومن الجدير بالذكر أيضا أن مؤسسات القطاع الخاص في البلدان المتلقية لمنح صندوق البيئة العالمية – وهي عادة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة – لعبت وتلعب دورا هاما في الاشتراك في مشروعات الصندوق ليس كمستفيدة وحسب وإنما أيضا كمشاركة في تمويل المشروعات. كما مول الصندوق حوالي اثني عشر مشروعا تساند تنمية شركات خدمات الطاقة المستندة إلى السوق في أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي معظم المشروعات التي مولها الصندوق في مجال كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة في بلدان مثل بنغلادش والصين والهند وكينيا وماليزيا وفييتنام، يكون الهدف عادة هو القطاعات المكثفة لاستخدام الطاقة في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مثل مواد البناء، والحديد والصلب، واللباب والورق، والمنسوجات، وتجهيز وتصنيع المواد الغذائية. ويوفر صندوق البيئة العالمية رأس المال الابتدائي لعمليات مراجعة (كفاءة استخدام) الطاقة، ودراسات الجدوى، والتصاميم الهندسية، بينما تمول الصناعات الخاصة الاستثمار بمساهماتها في أسهم رأس المال وتقديم القروض التجارية.

25. حظي الدور الحافز لصندوق البيئة العالمية بالتقدير من الوكالات الشريكة للصندوق ومن حكومات البلدان المتلقية لمنح الصندوق. وقد مهد الأثر الإيضاحي لمشروعات الصندوق الطريق أمام استخدام طرق أخرى للتمويل، مثل تمويل الكربون بالنسبة لمشروعات التنمية النظيفة، من أجل زيادة الجهود وتكراراها. كما أن آليات التمويل الابتكارية التي يساندها لصندوق أدت بمؤسسة التمويل الدولية إلى دمج تمويل مشروعات الطاقة المستدامة في نشاطها الأساسي.

26. على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية، وافقت مجموعة البنك الدولي على قروض واعتمادات بلغت حوالي 5 بلايين دولار، ومن خلال استثماراتها ومساندتها الفنية ساندت توفير حوالي 15 بليون دولار من التمويل الإضافي من مصادر عامة وخاصة وثنائية لمشروعات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وفي أوائل عام 2004، تضمنت حافظة مشروعات البنك الجارية في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة قروضا واعتمادات ومنحا زادت قيمتها على 1.7 بليون دولار في 72 مشروعا منتشرة في 36 بلدا. ويتم عادة تغطية أكثر من 60 في المائة من تكاليف مشروعات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة عن طريق التمويل المشترك، الذي يقدم جزء كبير منه من خلال القطاع الخاص.[15]

[15] صندوق البيئة العالمية، *تقرير عن تقييم التمويل الضروري لمساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية معد في إطار مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف ومجلس صندوق البيئة العالمية*. دراسة أعدت للدورة الحادية والعشرين للاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ، بوينس أيرس، 6-14ديسمبر 2004.

27. في عام 2005، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعبئة بليون دولار أمريكي من التمويل المشترك لتوجيهها مع المنح التي تبلغ قيمتها 285 مليون دولار أمريكي في إطار مشروعات صندوق البيئة العالمية التي تم الموافقة عليها، كما أعد الكثير من برامج الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع كل من الحكومات والقطاع الخاص للمساعدة في خلق بيئات مواتية وتنمية القدرة المطلوبة لإنشاء أنظمة دفع للخدمات الإيكولوجية وإمكانية الحصول على تمويل للخيارات والمعايير وعلامات التمويل ونظم الترخيص، وأنظمة الإنتاج ذات القيمة العالية، وائتمانات المياه الخضراء، واستثمارات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الأعمال المستدامة بيئياً من قبيل السياحة البيئية[16]. على سبيل المثال، في منطقة أوروبا/كومنولث الدول المستقلة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببدء 20 مشروعاً تجريبياً تختص بآليات التمويل لتشجيع مشاريع تدفئة المناطق المحققة لكفاءة استخدام الطاقة من قبيل تمويل البلديات، والصناديق البيئية الوطنية، وصناديق الإسكان الاتحادية، وصناديق التدقيق، والتمويل المتوازي لضمانات المخاطر من المؤسسات المالية الوطنية أو متعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف.

28. إضافة إلى ذلك، ولمساندة تنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية، ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة برامج وأنشطة (1) تعزز القدرات الوطنية بهدف اتخاذ قرارات تتعلق بالتكنولوجيا والاستثمار من أجل الوفاء بأهداف التقيد؛ (2) تبني القدرات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بالمعلومات بشأن خدمات الاستثمار التي تساعد البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق؛ (3) تسهل نقل التكنولوجيا؛ (4) تساند وضع أطر للسياسات الوطنية التي تؤدي إلى تشجيع سلوك الشركات غير الضار بالبيئة؛ و (5) تشجع مناهج الشركات الطوعية التي تمضي إلى أبعد من اللوائح التنظيمية الحكومية لتحسين مؤشرات الأداء البيئي.[17]

أسئلة مطروحة على المشتركين في اجتماع المائدة المستديرة

29. في عام 1991، انقسم مجموع تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية الذي بلغ 123 بليون دولار بالتساوي تقريبا بين المصادر الرسمية والخاصة. وبعد أقل من عشر سنوات، أي في عام 2000، بلغ مجموع التدفقات الخاصة 257 بليون دولار بالقيمة الاسمية وزادت بأكثر من خمس مرات على التدفقات الرسمية. وهذه الغلبة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة على التدفقات الرسمية توضح أن الشركات المتعددة الجنسيات تحدث،

[16] على سبيل المثال، جذب مشروعا القهوة وأسواق أمريكا الوسطى للتنوع البيولوجي في أمريكا الوسطى استثمارات خاصة تزيد على 80 مليون دولار أمريكي و65 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

[17] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد)، "تحسين التعاون وتشجيع استثمار القطاع الخاص لتعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف – كيف يمكن للمنظمات الحكومية الدولية تشجيع الاستثمار الخاص الذي يساند تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؟ نموذج برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)". محاضرة قدمت أمام ورشة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستثمار الخاص، هلسنكي، 16–16 يونيو 2005.

وستظل تحدث، أثرا عميقا على البيئات في البلدان النامية. وفي حالة العلاقة بين القطاع الخاص والبيئة، فإن القضايا الرئيسة اليوم هي:

(أ) كيف يمكن زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المنخفضة الدخل؟

(ب) كيف يمكن تعظيم إسهام الاستثمار الأجنبي في حل المشاكل الاجتماعية والبيئية لهذه البلدان؟ [18]

30. يقدم كثير من الآليات المحلية والوطنية القائمة لجمع الأموال أمثلة مفيدة.[19] وتشمل الأمثلة حصص مصايد الأسماك القابلة للتبادل في الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا والبرنامج التجريبي للتبادل لتخفيض الانبعاثات في كندا. وتبلغ الإيرادات المتحققة من الضرائب المتصلة بالبيئة في المتوسط حوالي 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتحقق الضرائب المفروضة على شراء أو استخدام السيارات وأنواع الوقود، بما في ذلك البنزين وزيت الديزل، معظم الإيرادات (أنظر قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الاتحاد الأوروبي للاطلاع على تفاصيل عن الضرائب الحالية المتصلة بالبيئة). وتشمل الحوافز الضريبية الأخرى رسوم المستخدمين المفروضة على مجموعة متنوعة من الخدمات البيئية والرسوم على أنواع الوقود أو الكهرباء أو أقساط التأمين على السيارات؛ والرسوم البسيطة بنسبة الفرد التي تضاف إلى ضرائب الولايات؛ والرسوم المضافة إلى مجموعة متنوعة من المنتجات الاستهلاكية؛ والطابع الخاص بصندوق البيئة العالمية؛ وبيع ائتمانات الكربون أو حقوق حيازة قطعة من الغابة المطيرة التي تباع بالقطاعي على مستوى المستهلك. وتشمل الأمثلة العملية في البلدان النامية ما يلي:

(أ) الدفع مقابل الخدمات البيئية: في كوستاريكا، أنشأت مدينة هيريديا رسوم مياه معدلة بيئيا، تستخدم حصيلتها لدفع مبالغ لحائزي الأراضي لصيانة مناطق مستجمعات المياه وإعادة تشجيرها. كما أن مواطني كوستاريكا، من خلال ضريبة مخصصة على الطاقة، يساندون حفظ الغابات الوطنية وجهود إعادة التشجير.[20]

---

[18] صندوق البيئة العالمية، *التمويل من أجل البيئة والتنمية المستدامة في البلدان النامية*. اجتماع المائدة المستديرة الوزاري المعني بالتمويل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الجلسة الأولى، مونتيري، المكسيك، 17-18 مارس 2002.

[19] انظر، على سبيل المثال، Clémençon, R. ما هو مستقبل صندوق البيئة العالمية؟ *مجلة البيئة والتنمية*، 15(1)، 50-74، 2006؛ Koch-Weser, M.R.V B. تحقيق استدامة إدارة البيئة العالمية: الابتكار في تمويل البيئة والتنمية. 2002. في D. Esty & M. Ivanova (Eds.)، *نظام إدارة البيئة العالمية* (الصفحات 1-23). نيو هافن، كونيتكت: مطبعة جامعة ييل؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. *الضرائب البيئية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*. باريس، فرنسا، 1995.

[20] Pagiola, S., and Platais, G.، *المدفوعات مقابل الخدمات البيئية: من النظرية إلى الممارسة العملية*. مسودة. واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2005

(ب) آلية التنمية النظيفة: اتخذت الحكومة الصينية إجراءات لفرض "ضريبة" على نقل التخفيضات المعتمدة في الانبعاثات المضمون تحقيقها من مشروعات آلية التنمية النظيفة لتمويل المشروعات التي تعالج تغير المناخ والتنمية المستدامة.

(ج) الضرائب البيئية: يحصل المعهد الإكوادوري للتنمية الإيكولوجية لمنطقة الأمازون، المسؤول عن التنمية المستدامة لمنطقة الأمازون، على التمويل من الدخل المتحقق من الضرائب المفروضة على استخراج البترول. وتفرض هذه الضرائب على البترول الذي يمر عبر خط الأنابيب الممتد من منطقة الأمازون الإكوادرية إلى ميناء إيسميرالداس على ساحل المحيط الهادئ.[21]

(د) حصص الصيد القابلة للتبادل: من الأرجح أن يصبح أسلوب تخصيص حصص صيد قابلة للتبادل أوسع انتشارا، خاصة في مصايد الأسماك الصناعية الأحادية النوع. وفي بعض البلدان، قد ينشأ طلب على التبادل الدولي للحصص. وإذا أصبح هذا السماح واسع الانتشار في مصايد البلدان المتقدمة، فيبدو معقولا أن يصبح أصحاب المشروعات من البلدان النامية مشترين لهذه الحصص.[22]

أي من هذه الأدوات المقترحة يحتمل أن يكون له أعظم الأثر؟

31. لبعض الشركات الفاعلة في القطاع الخاص مصلحة في الاشتراك في القضايا المتصلة بالبيئة من أجل الحفاظ على سمعتها، وكذلك ميزتها التنافسية، من خلال الحصول على الموارد البرية والبحرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ والحقوق القانونية والاجتماعية لممارسة نشاطها؛ ورأس المال؛ والتأمين؛ والموارد البشرية. وتستند الحجج الاقتصادية المؤيدة لتخفيف المخاطر البيئية، وتقليل الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد، والاستثمار في الحفظ وفي استعادة (إصلاح) المنظومات الإيكولوجية إلى حاجة الشركة المعنية إلى المحافظة على ميزتها التنافسية واستدامتها الطويلة الأمد.

(أ) ما هي الحوافز التي يمكن تقديمها للشركات للإسهام في التمويل المطلوب لتحقيق الأهداف ذات الأولوية للاتفاقيات البيئية؟

---

[21] Huber وآخرون، 1998 في دراسة المعلومات المرجعية الخاصة باجتماع الخبراء الدوليين المعني بمناطق الغابات المحمية بشأن "تمويل أدوات المناطق المحمية"، سان خوان، بورتوريكو، 15-19 مارس، 1999.

[22] المعهد الوطني لإدارة الإرشاد الزراعي – وهو منظمة تابعة لوزارة الزراعة، الحكومة الهندية. *سلسلة المعهد عن: منظمة التجارة العالمية والزراعة، محور التركيز: المنتجات البحرية*، يناير 2002.

(ب) ما مدى فعالية تعميم المعلومات والخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تشجيع السياسات الجيدة، والتمويل الابتكاري، وتكرار النماذج الناجحة؟

32. حينما تتحقق المنافع البيئية العالمية، هل يجب أن يظل اشتراك صندوق البيئة العالمية مستقبلا متضمنا للجهود التالية:

(أ) المساندة الملموسة لاستخدام الآليات السوقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؟

(ب) المساعدة في تصميم الآليات السوقية اللازمة لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والتجارة ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية دون إحداث تأثير سلبي على قدرة البلدان على المنافسة في الأسواق الدولية؟

(ج) مساعدة البلدان على إزالة تشوهات الأسواق والسياسات، بما في ذلك الإعانات لتحقيق الأهداف البيئية والإنمائية؟

الملحق 1

الموارد المالية الإضافية: الوضع، والفجوات، والخيارات

1. الآليات أو الخيارات المالية التالية واردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي:[23]

(أ) *ترتيبات المزج:* صندوق الموازنة الخاص، وصندوق (حفظ) التنوع البيولوجي، وصناديق التأمين الإيكولوجي، والبنك الإيكولوجي، برأس مال من الضرائب والمخصصات الإيكولوجية

(ب) *الإجراءات المتصلة بفرض الضرائب:* المزايا الضريبية والحوافز الأخرى للتبرعات المقدمة لحفظ التنوع البيولوجي؛ والحوافز الضريبية للشركات الخاصة التي تمول مشروعات التنوع البيولوجي؛ وفرض ضرائب على استغلال الموارد الطبيعية أو رسوم على الشركات التي تستخدم موارد التنوع

[23] السكرتير التنفيذي للاجتماع الثامن لمؤتمر أطراف الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، *الموارد والآلية المالية (المادتان 20 و 21).* مذكرة. كوريتيبا، البرازيل، 20-31 مارس 2006.

البيولوجي، مثل الغابات ومصايد الأسماك؛ وضرائب المطارات؛ والإتاوات من صناعات الأحياء البرية والحراجة ومصايد الأسماك

(ج) *الإصلاح الإداري:* إنشاء وتحسين أسعار وأسواق موارد التنوع البيولوجي؛ والدخول المتحققة من خصخصة الممتلكات، بما في ذلك مواد التنوع البيولوجي؛ وتعزيز أوجه التعاون القائمة بين البرامج الوطنية (التمويل المشترك)؛ ونظام إعادة الإيرادات المتحققة من المتنزهات (السياحة) إلى نظام المناطق المحمية؛ وإعادة جزء من الرسوم المدفوعة مقابل تراخيص الصيد وتصاريح القنص إلى أنشطة الحفظ

(د) *الدخول المستندة إلى الوقاية:* الغرامات المحصلة من القضايا المرفوعة ضد الضرر الذي يلحق بالتنوع البيولوجي؛ والغرامات مقابل التلويث؛ وبيع التراخيص والمزايا المماثلة؛ وتراخيص الرعي؛ وتصاريح التعدين؛ والتراخيص والتصاريح السياحية

(ه) تحقيق الإيرادات: رسوم دخول واستخدام المناطق المحمية؛ والدفع مقابل الخدمات البيئية؛ وأنشطة التنقيب البيولوجي؛ والمبيعات التجارية للأخشاب المستدامة

(و) *مبادرات القطاع الخاص:* وضع اتفاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص؛ ورعاية قطاع الشركات للأنشطة؛ والمؤسسات العلمية والبحثية؛ والعضوية في نوادي الحفظ؛ وصناديق المشروعات؛ وحملات تبني المتنزهات

(ز) *الإجراءات المستندة إلى الإيثار: المنظمات الخيرية؛ والتبرعات من المنظمات الاجتماعية والمشروعات والأفراد*

(ح) *الخيارات المستندة إلى المجتمعات المحلية:* المنظمات غير الحكومية المحلية؛ والموازنات المحلية؛ وصناديق التنمية والتنوع البيولوجي المستندة إلى المجتمعات المحلية؛ ووضع برامج الائتمان المتناهي الصغر

(ط) *الابتكارات الدولية:* تحويل الديون وعمليات مبادلة الديون بإجراءات لحفظ الطبيعة والآليات السوقية لتنفيذ بروتوكول كيوتو

2. خضعت خيارات التمويل لمناقشات مكثفة داخل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة منذ بدء عملها. وعلى الرغم من أن هذه المناقشات لم تكن حاسمة إلى حد كبير، فإن الكثير من الأفكار والتصورات الخاصة بأدوات التمويل المختلفة، ومن بينها الأدوات التالية، لا تزال ملائمة ومفيدة بما تحويه من معلومات:

(أ) *الإصلاحات الاقتصادية والمالية:* الصناديق البيئية أو صناديق التنوع البيولوجي في شكل مؤسسات (خيرية) أو صناديق استئمانية أو أوقاف أو تسهيلات تقديم المنح؛ ورأس المال المخاطر؛ والإصلاح الضريبي للحد من الإفراط في استخراج واستغلال الموارد الوطنية أو تعبئة موارد كبيرة من الموازنة للتنوع البيولوجي

(ب) *حقوق الملكية:* براءات الاختراع الخاصة بالتنوع البيولوجي، وحقوق الملكية، وملكية الأراضي وحقوق الملكية المشاع، والامتيازات الطويلة الأجل

(ج) *اقتناص الريع/تسعير الموارد:* رسوم التنقيب، والتسعير حسب التكلفة الكاملة، وتسعير الوظائف الإيكولوجية

(د) *تخفيض الإعانات:* إعانات حماية الموائل، والضرائب على امتيازات (استغلال) الغابات

(ه) *الضرائب الخضراء (البيئية):* فرض ضرائب بيئية موجهة للترفيه والاستهلاك، واستنفاد الموارد، والتلويث، مثل ضرائب التلويث، والضرائب على الموارد الطبيعية، وخطط تبادل الانبعاثات؛ وتخفيض الضرائب التشويهية؛ وفرض ضرائب متفاوتة على استخدام الأراضي؛ وتخفيض وإنهاء الإعانات المضرة بالبيئة والمقدمة لأنواع الوقود الأحفوري والكهرباء والزراعة والمياه ومبيدات الآفات، وغيرها من السلع.

(و) *الرسوم البيئية:* رسوم إزالة الغابات، ورسوم التلويث والانبعاثات والنفايات السائلة، ورسوم التأثيرات (التي تتعرض لها البيئة)

(ي) *الابتكارات:* رسوم التنقيب البيولوجي؛ ورسوم السياحة الإيكولوجية؛ ورسوم السياحة العلمية؛ والصناديق الإيكولوجية؛ ووضع العلامات الإيكولوجية؛ ورسوم مستجمعات المياه؛ وائتمان إعادة التشجير القابل للتبادل؛ وحوافز إعادة التوطين؛ وحقوق التنمية القابلة للتبادل؛ وائتمانات الحفظ القابلة للتبادل؛ والتزامات حماية الغابات القابلة للتبادل؛ والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص في مشروعات التنوع البيولوجي؛ والسندات البيئية؛ والإجراءات التعويضية الخاصة بالتنوع البيولوجي؛ وعمليات مبادلة الديون بإجراءات لحفظ الطبيعة التي تحول الديون الرسمية أو التجارية

التي تتحملها البلدان النامية إلى تمويل لمشروعات التنوع البيولوجي؛ وآلية التنمية النظيفة؛ والضريبة الدولية على النقل الجوي أو رسوم الاستخدام البيئية على النقل الجوي؛ وضرائب الكربون الدولية على وقود الطاقة؛ والضريبة على معاملات النقد الأجنبي الدولية، التي نودي بها أصلا بسبب تأثيرها المهدئ للمضاربة في الأسواق المالية.

3. بناء على إلحاح الجمعية العامة للأمم المتحدة، شرعت منظمات دولية وحكومات كثيرة في استطلاع آليات تمويل ابتكارية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، بما في ذلك سكرتارية الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجامعة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحكومات البرازيل وتشيلي وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. ومن الأمور ذات الأهمية القصوى للتنوع البيولوجي المناقشات الخاصة بتمويل السلع العامة العالمية؛ وتشمل الخيارات التي طرحت الإجراءات التالية:

(أ) *مرفق (تسهيل) التمويل الدولي*، وهو آلية تمويل مؤقتة تتيح "التعبئة المعجلة" لالتزامات المانحين الطويلة الأجل الملزمة قانونا والتي قدمتها حكومات البلدان المانحة في السنوات الأخيرة

(ب) *التبرع بوحدات حقوق السحب الخاصة:* أو خلق وحدات حقوق سحب خاصة جديدة

(ج) *الضرائب العالمية:* ضريبة (الكربون) البيئية العالمية؛ وضريبة "توبين" على معاملات العملات؛ والضريبة على المعاملات المالية العامة؛ والضريبة الدولية على وقود الطائرات أو الكيروسين؛ وضريبة التلويث البحري؛ والضريبة على مبيعات الأسلحة؛ والضرائب على المشاعات العالمية؛ والضريبة على البريد الإلكتروني أو الإنترنت أو الأرقام الثنائية (المستخدمة في الكمبيوتر)؛ والضريبة الإضافية على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات؛ والرسوم الإضافية على ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل؛ والرسوم على تذاكر الركاب والشحن؛ ورسوم المستخدمين المستندة إلى الانبعاثات من الطائرات

(د) *المساهمات الطوعية:* التبرعات الخاصة، والإضافات إلى الفواتير العادية، والإجراءات المستندة إلى الضرائب، ومبيعات اليانصيب العالمية/ سندات اليانصيب العالمية، وصناديق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

(ه) *الضمانات العامة*

(و) *التحويلات (النقدية)*

الملحق 2

أمثلة على الشراكات فيما بين مؤسسات القطاع الخاص وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

33. *رابطة الأسواق البيئية:* تضم رابطة الأسواق البيئية أكثر من 150 شركة، وهي تشجع حلول التبادل المستند إلى السوق لإدارة شؤون البيئة. ومن بين أهدافها تشجيع تطور وتطبيق السياسات واللوائح التنظيمية الملائمة للأنظمة المستندة إلى السوق لتبادل الانبعاثات.

34. *مبادئ خط الاستواء:* تحدد مبادئ خط الاستواء، التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية وعدة مؤسسات مالية رئيسية، نهجا للصناعة بالنسبة للمؤسسات المالية لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية في تمويل المشروعات استنادا إلى الاعتبارات البيئية والاجتماعية. وتمثل هذه المبادئ محاولة لتشجيع من يتحكمون في التدفقات الرئيسة للتمويل العالمي (قروض البنوك التجارية، وأسواق رأس المال، وائتمانات الصادرات، والتمويل الإنمائي) على مراعاة الأهداف البيئية وتخفيض تمويلهم للاستثمارات الضارة بالبيئة.

35. *الشراكة العالمية للطاقة القروية:* الشراكة العالمية للطاقة القروية عبارة عن شراكة طوعية تجمع بين حكومات بلدان نامية وصناعية، ومنظمات عامة وخاصة، ومؤسسات متعددة الأطراف، ومستهلكين، وغيرهم، في محاولة لضمان حصول الفقراء على خدمات الطاقة الحديثة. وتقدم الشراكة عددا من الخدمات الابتكارية، من بينها تسهيل التمويل.

36. *الرابطة الدولية لتبادل الانبعاثات:* تضم الرابطة 103 شركات دولية من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي المتحدث باسم مجتمع الأعمال بشأن تبادل الانبعاثات. وتتمثل أهداف هذه المنظمة في تشجيع اتخاذ موقف موحد بشأن نظام تبادل الانبعاثات كحل لمشاكل تغير المناخ؛ والاشتراك في وضع وتنفيذ القواعد والإرشادات الوطنية والدولية؛ وتقديم أحدث مصادر المعلومات وأكثرها ثقة عن تبادل الانبعاثات ونشاط سوق غازات الدفيئة.

37. *الاستجابة لتغير المناخ:* الاستجابة لتغير المناخ هي منظمة غير حكومية لها شراكات استراتيجية مع عدة شركات، وروابط صناعية، وهيئات حكومية. وتتمثل أهدافها الرئيسية في المساعدة على إثبات جدوى اشتراك الشركات في إجراءات الاستجابة لتغير المناخ ومساندة مبادرات الشراكات التي يشترك فيها أصحاب مصلحة متعددون. ولمنظمة الاستجابة لتغير المناخ 59 شريكا استراتيجيا ينتمون إلى قطاعات مختلفة.

38. *مجموعة كاتومبا:* مجموعة كاتومبا، التي تتألف من خبراء من صناعات الحراجة والطاقة، ومؤسسات بحثية، وعالم المال، ومنظمات غير حكومية بيئية، تساند أسواق الخدمات البيئية وخطط الدفع (مقابل الخدمات البيئة) في مختلف أنحاء العالم، وتستخلص وتعمم الدروس المستفادة منها.

39. *مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:* مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عبارة عن شراكة عالمية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي الخاص. وتتعاون المبادرة تعاونا وثيقا مع حوالي 200 مؤسسة مالية وقعت على بيانات المبادرة ومع مجموعة متنوعة من المنظمات الشريكة لإنشاء وتشجيع الروابط بين البيئة والاستدامة والأداء المالي.

مصادر إضافية

Biller, D., and Sermann, K.، *تمويل التنوع البيولوجي.* مسودة دراسة معلومات مرجعية للمناقشة في الجلسة V.2 للمنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالتنمية المستدامة: المؤتمر المعني بتمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة. باريس، 24–26 أبريل 2002.

Binger, A، *السلع العامة العالمية والآليات المحتملة لتمويل إتاحتها*. دراسة معلومات مرجعية أعدت للدورة الخامسة لاجتماع لجنة سياسات لتنمية، نيويورك، نيويورك. 7–11 أبريل 2003.

.Bishop, J، *تنشيط الاستثمار الخاص في حفظ التنوع البيولوجي*. محاضرة ألقيت في ورشة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستثمار الخاص، هلسنكي، 16–17 يونيو 2005.

السكرتير التنفيذي للاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي. *الموارد والآلية المالية (المادتان 20 و 21): الموارد المالية الإضافية: الوضع والفجوات والخيارات*. دراسة أعدت للاجتماع الثامن لمؤتمر أطراف الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، كوريتيبا، البرازيل، 20–31 مارس 2006.

صندوق البيئة العالمية. *معلومات إضافية لمساندة استراتيجية صندوق البيئة العالمية لتحسين التعاون مع القطاع الخاص*. دراسة أعدت لاجتماع مجلس صندوق البيئة العالمية، واشنطن العاصمة، 6–9 يونيو 2006.

صندوق البيئة العالمية. *التمويل من أجل البيئة والتنمية المستدامة في البلدان النامية*. دراسة أعدت لاجتماع المائدة المستديرة الوزاري المعني بالتمويل من أجل البيئة والتنمية المستدامة. الجلسة الأولى، مونتيري، المكسيك، 17–18 مارس، 2002.

.Grigg, A، *تحسين التعاون وتشجيع الاستثمار الخاص الذي يساند تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف*. دراسة معلومات مرجعية لورشة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستثمار الخاص، هلسنكي، 16–17 يونيو 2005.

وزارة البيئة، فنلندا. *تشجيع مساهمة الشركات في معالجة المشاكل البيئية العالمية*. دراسة معلومات مرجعية لورشة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستثمار الخاص، هلسنكي، 16–17 يونيو 2005.

البنك الدولي. *الطاقة النظيفة والتنمية: نحو إطار للاستثمار*. واشنطن العاصمة. 2006.

منظمة التجارة العالمية. *إعلان الدوحة الوزاري*. الدوحة، قطر، نوفمبر 2004.